وتركت من الصحيح كي لا يطول وقال مسلم ليس كل صحيح وضعته هنا
انما وضعت هنا ما اجتمعوا عليه قال ابن الصلاح يريد ما وجد عنده فيه
شرائط الصحيح المجمع عليه وان لم يظهر اجتماعهما في بعضها عند بعضهم والنووي
هو المراد بمتفق الخبر والخبر الحديث

ما في الصحيحين اذا ما يبرز بالشرط قد صححه المبرز

يعني ان ما يبرز اي يذكر في صحيح مسلم والبخاري من الاحاديث بالشرط
اي مع كونه على شرطهما صححه المبرز بكسر الراء المشددة من العلماء اي
الفائق اقرانه وان خفيت صحة بعض ذلك عند بعضهم واصح الاسانيد
كلها عند البخاري مالك عن نافع عن ابن عمر وهذا السند يسمى سلسلة الذهب
ان كان هكذا أو وجد الشافعي قبل مالك وكذا ان كان احمد قبل الشافعي
ووجه تسميته عندهم بذلك ان كل واحد منهم اجل من روى عن شيخه المذكور
بعده فاحمد اجل من روى عن الشافعي والشافعي اجل من روى عن مالك
وهكذا واحترز بقوله بالشرط عما في البخاري مما ليس على شرطه كالمعلقات
والمرسلات وكذا الموقوفات التي ليس لها حكم الرفع وان كانت قد توجد
صحيحة اذ المراد هنا بالصحيح ما يحتج به وهو حديثه صلى الله عليه وسلم

وغيره

وغيره يعرف من تنصيص معتمد وكتب التخصيص

تكلم في هذا البيت على ما يعرف به الصحيح الزائد على ما في الصحيحين يعني
ان غير ما في الصحيحين من الصحيح تعرف صحته بتنصيص امام معتمد عليه
على صحته كأبي داود والنسائي والدارقطني والبيهقي وكذا تعرف صحته
من الكتب المختصة بجمع الصحيح وحده دون الضعيف كصحيح ابي بكر محمد بن خزيمة
وصحيح ابي حاتم محمد بن حبان البستي صحح ذلك في مصنفاتهم المعتمدة ام لا
اذا صحت الطرق اليهم انهم صححوه او صححه من لم يشترط له تصنيف كيحيى بن سعيد
القطان ويحيى بن معين كأمير ويعرف الحسن ايضا بتصريح معتمد بحسنه
ومعتمد في البيت بفتح الميم والا يكن في الصحيحين ولا نص معتمد على صحته ولا كان
في الكتب المختصة بالصحيح فابن الصلاح يمنع الحكم عليه بالصحة لا سيما
في الاعصار المتأخرة فلا يعمل به وصوب النووي جواز تصحيحه لمن تمكن وثبت
معرفته وعلى مذهبه جرى عمل اهل الحديث فقد صحح غير واحد من معاصري
ابن الصلاح ومن بعده احاديث لم يوجد فيها تصحيح لمن قبلهم ولا ذكرت في كتب
الصحة والى قولها اشار العراقي بقوله

وعنده التصحيح ليس ممكن في عصرنا وقال يحيى ممكن

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)